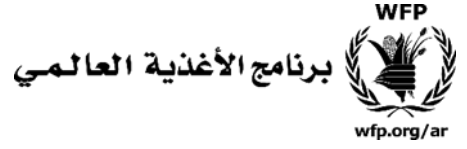


المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 12-16 يونيو/حزيران 2017



التوزيع: عام

التاريخ: 8 مايو/أيار 2017

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 6 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2017/6-F/1

مسائل الموارد والمالية والميزانية

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للمفتش العام

موجز تنفيذي

يقدّم مكتب المفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

ويوفر التقرير منظوراً رقابياً عن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج، ونظرة عامة على أنشطة مكتب المفتش العام، بما في ذلك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكتب التفتيش والتحقيق.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" (WFP/EB.A/2017/6-F/1) ويلاحظ أنه بناءً على عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه في عام 2016، لم تُحدّد أي أوجه ضعف مهمة في عمليات الرقابة الداخلية، والحوكمة، وإدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على إنجاز أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية. ويحث المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A. Hirsch

القائمة بأعمال المفتش العام

هاتف: 06-6513-6301

بيان الضمان

- 1- **المهمة:** تتمثل مهمة مكتب المفتش العام في تقديم ضمان عن مسائل الحوكمة، والسياسات، والمخاطر، والموارد، والتشغيل، والمساءلة من خلال خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية، وتيسير قيام البرنامج باعتماد وتنفيذ أفضل الممارسات في الأمم المتحدة وفي القطاع الخاص لتمكين المديرين من تقديم الضمان عن عملهم.
- 2- **نطاق العمل:** تُعتبر إدارة البرنامج مسؤولة عن وضع عمليات فعّالة لإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، والحفاظ عليها ضماناً لتحقيق أهداف البرنامج. ويقدم مكتب المفتش العام ضمانه ورأيه إلى كل من المدير التنفيذي، ولجنة مراجعة الحسابات، والمجلس التنفيذي عن ملاءمة وفعالية هذه العمليات.
- 3- ويستند الرأي إلى مراجعات مكتب المفتش العام، والاستعراضات الاستشارية، واستشارات المتابعة التي استُكملت في الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وقد أُجريت جميع المراجعات وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات وميثاق مكتب المفتش العام.
- 4- وعند صياغة رأيه، وضع مكتب المفتش العام في اعتباره أيضاً، حسب مقتضى الحال، العمل الذي أجراه مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في عام 2016، وحالة تنفيذ تدابير المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ والمسائل المنهجية التي لوحظت في التحقيقات والاستعراضات الاستباقية للنزاهة التي استُكملت في عام 2016. ويعتمد مكتب المفتش العام على الإدارة لإبلاغه بأي حالات محتملة لفشل الرقابة، أو المخالفات، أو التحقيقات، أو مسائل تصريف الأعمال، أو عدم الامتثال للوائح، قد تكون لها صلة ببيئة الرقابة.
- 5- ويعتقد مكتب المفتش العام أن العمل الذي أجراه يوفر أساساً معقولاً لرأيه.
- 6- **خطط العمل القائمة على المخاطر:** لا تتضمن خطة العمل السنوية القيام بمراجعة لكل أسلوب عمل، أو كيان قانوني، أو وحدة تنظيمية في البرنامج. وبدلاً من ذلك، فإن خدمات الضمان والاستشارة والتحقيق التي يقدمها مكتب المفتش العام يتم اختيارها بناءً على تحليل للمخاطر المادية بالنسبة لأهداف البرنامج. ولم توضع خطط العمل لتقديم رأي شامل عن عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة لأي برنامج معين أو عملية معينة فيما يتعلق بأهداف البرنامج الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثالية.
- 7- **القيود المتأصلة:** بسبب القيود المتأصلة لأي عملية من عمليات إدارة المخاطر أو الرقابة أو الحوكمة، يمكن أن تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم الكشف عنها. وربما كان سيُكشف عن مسائل أخرى – لها تأثير على الرأي – لو أنجزت أعمال مراجعة إضافية. وتُعتبر توقعات أي تقييمات لهذه العمليات بالنسبة لفترات قادمة معرضة لخطر أن تصبح هذه العمليات غير كافية بسبب تغير الظروف أو تدهور في الامتثال للسياسات والإجراءات.

الرأي

يقدم رأي الضمان العام السنوي الصادر عن مكتب المفتش العام ضماناً بأنه بناءً على عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه في عام 2016، لم تُحدّد أي أوجه ضعف مهمة في عمليات الرقابة الداخلية، والحوكمة، وإدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على إنجاز أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية.

غير أن الرأي العام يحدّد بعض ممارسات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في فرادى عمليات المراجعة التي تحتاج إلى تحسين – وتتاح تفاصيلها في القسم سادساً من وثيقة رأي الضمان العام (الفقرات 26 إلى 37). ولا ترقى الممارسات التي تتطلّب التحسين إلى مستوى يمكن أن يكون مهماً على المستوى المؤسسي بحيث تؤثر بدرجة خطيرة على إنجاز البرنامج لأهدافه العامة.

أنيتا هيرش

مديرة المراجعة الداخلية والقائمة بأعمال

المفتش العام

مارس/آذار 2017

نظرة عامة على مكتب المفتش العام

التفويض والعمليات

- 8- أنشأ المدير التنفيذي مكتب المفتش العام بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، وينظم المكتب بمقتضى ميثاق وافق عليه المدير التنفيذي. وجرى تحديث هذا الميثاق في مارس/آذار 2015، وبشكل ملحفاً للنظام المالي، وهو متاح للمجلس.
- 9- ويمثل مكتب المفتش العام في تنفيذه لوظيفة المراجعة للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وتتفق وظيفته الخاصة بالتحقيق مع المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات، والتي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين. كما يؤدي المفتش العام وظيفة الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات.
- 10- ويرفع مكتب المفتش العام جميع تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش والتحقيق إلى المدير التنفيذي. وتنص السياسة العامة للكشف عن المعلومات التي وافق عليها المجلس على الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش، وذلك في موقع شبكي عام؛ وترد في الملحق الأول - ألف التقارير التي تم الكشف عنها في عام 2016. ويرفع المفتش العام تقارير فصلية إلى المدير التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات، كما يقدم هذا التقرير السنوي إلى المجلس التنفيذي.
- 11- ويعرب مكتب المفتش العام عن رأيه بناء على عمل الرقابة المنفّذ والمبلغ عنه، ويفيد بما إذا كان تم تحديد أوجه ضعف مهمة في عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر القائمة على نطاق البرنامج، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على إنجاز أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية. ويحدّد الرأي العام أيضاً بعض ممارسات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في فرادى عمليات المراجعة التي تحتاج إلى تحسين؛ حيث لا ترقى الممارسات التي تتطلب التحسين إلى مستوى يمكن أن يكون مهماً على المستوى المؤسسي بحيث تؤثر بصورة خطيرة على إنجاز البرنامج لأهدافه العامة.

بيان الاستقلال

- 12- يؤكد مكتب المفتش العام للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. وخلال عام 2016، لم يكن هناك أي تدخل من الإدارة في تخطيط الأعمال أو الإبلاغ، ولم يكن هناك أي قيود على توفير الموارد أو غير ذلك من المسائل التي تؤثر على استقلال أنشطة الرقابة ورأي الضمان.

الضمان في البرنامج

- 13- يُجري مكتب المفتش العام، بغية تقديم ضمان بشأن عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر، مراجعات تشمل خليطاً من وحدات البرنامج وعملياته، بما يشمل المكاتب القطرية، وشعب المقر ووحداته، والعمليات على نطاق المنظمة ككل.
- 14- ويُستند ضمان آخر من العمل الاستشاري لمكتب المفتش العام ومهامه، وخمسة استعراضات استباقية للنزاهة، وتقارير عن أوجه ضعف في التحقيقات والرقابة.
- 15- وترد في الأقسام التالية تفاصيل عن منجزات المراجعة وأعمال الضمان الأخرى.

الأنشطة في عام 2016

- 16- يلخص الجدول 1 الأنشطة التي قدمها مكتب المفتش العام خلال عامي 2015 و2016. وقد شمل نطاق العمل جميع نظم البرنامج وإجراءاته وعملياته وأنشطته. وترد في الملحقين الأول والثاني قوائم بالتقارير الصادرة في عام 2016.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام، 2015-2016					
السنة	التحقيق		المراجعة الداخلية		التفتيش
	عدد القضايا المنجزة	عدد القضايا المسجلة	الخدمات الاستشارية*	تقارير المراجعة الصادرة	
2015	73	69	8	18	2
2016	50	43	3	20	0

* بالإضافة إلى الأنشطة التي ذُكرت هنا، قدّم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المشورة والدعم للجنة السلع والنقل والتأمين؛ واستجاب لطلبات الإدارة؛ ونسق وشارك في لجان أخرى في المقر؛ وعمل مع هيئات خارجية مختلفة نيابة عن البرنامج. وتضمّنت أنشطته الأخرى إسداء المشورة للإدارة بشأن مبدأ المراجعة الواحدة، وأحكام المراجعة المخصصة، والتحقق من الجهات المانحة.

17- وقد صدرت تقارير جميع مهام المراجعة المنجزة في عام 2016 ضمن خطة العمل السنوية المنقّحة قبل صدور هذا التقرير السنوي (انظر الملحق الأول). ولضمان إجراء تقييم دينامي للمخاطر والاستجابة لها، وُضعت خطة ضمان إضافية بالتوازي مع خطة العمل لعام 2016، لتقديم ضمان إضافي عن عمليات البرنامج في إطار "رؤية سوريا بعد خمس سنوات". وتمت تغطية النتائج في هذا التقرير.

18- وفي عام 2016، تم تسجيل 43 تحقيقاً واستكمال 50 تحقيقاً (الجدول 8).

الموارد

19- انخفضت الميزانية المخصصة لمكتب المفتش العام من 7.9 مليون دولار أمريكي في عامي 2014 و2015 إلى 7.8 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وبلغت النفقات الفعلية 97 في المائة من هذا المخصص في عام 2016، مقابل 99.15 في المائة في عام 2015.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش العام، 2014-2016 (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
2016	2015	2014	
7 859	7 961	7 957	مخصص الميزانية
7 584	7 782	6 730	النفقات الفعلية

20- لم يتغيّر عدد موظفي المكتب عمّا كان عليه في عام 2015. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، ظلّت خمس وظائف فنية شاغرة، مع استمرار عمليات التعيين بالنسبة لأربع من هذه الوظائف: من بينها موظف تفتيش برتبة ف-4، وموظف تحقيق برتبة ف-4، ومدير مراجعة برتبة ف-5، ومراجع داخلي برتبة ف-4.

21- والموظفون الفنيون البالغ عددهم 24 موظفاً في المكتب حتى نهاية عام 2016 هم من مواطني 18 بلداً. ولديهم جميعاً شهادات خاصة بالمراجعة الداخلية أو التحقيقات مثل مراجع داخلي مُعتمد، أو محاسب عام مُعتمد، أو محاسب قانوني، أو محقق تدليس مُعتمد.

الجدول 3: موظفو مكتب المفتش العام، 2014-2016			
2016	2015	2014	
29	29	31	الموظفون الفنيون
5	5	5	موظفو الخدمة العامة
34	34	36	المجموع

نظرة عامة على أنشطة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

22- يزود مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المدير التنفيذي بضمانات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية. وهذه الخدمات مصممة لتحسين عمليات البرنامج ومساعدته على تحقيق أهدافه من خلال إجراء تقييمات منتظمة لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، واقتراح إجراء تحسينات على هذه العمليات.

23- وكجزء من عملية مكتب المفتش العام لتقديم الضمان للمجلس والمدير التنفيذي، يقوم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بتقييم كفاءة وفعالية عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج بصفة عامة، وأداء وحدات البرنامج من حيث الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها لتحقيق أهداف البرنامج. ويرمي مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى تقديم الضمان فيما يتعلق بما يلي:

- ◀ استخدام الموارد وفقاً لما تريد الجهات المانحة والإدارة؛
- ◀ استخدام الموارد بكفاءة وفعالية؛
- ◀ حماية الأصول؛
- ◀ معالجة المعلومات المؤسسية والإبلاغ عنها بدقة.

24- وفي عام 2015، وضع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات استراتيجية جديدة للمراجعة الداخلية (2016-2020)، بدأ تنفيذها في عام 2016. وتعتبر هذه الاستراتيجية عن تحول إلى المراجعات المواضيعية ومراجعات العمليات، مع الاحتفاظ بتواجد ميداني مناسب عن طريق: (1) إجراء مراجعات لمكاتب قطرية مصنفة على أنها "ذات مخاطر مرتفعة"، وبعضها المصنّف على أنها "ذات مخاطر متوسطة" (انظر الفقرة 27)؛ (2) ضمان كفاءة استخدام موارد المراجعة عن طريق إدراج عينات مختارة لمكاتب قطرية تقوم بمراجعات مواضيعية أو مراجعات عمليات. وتركّز هذه الاستراتيجية أيضاً على إدارة المواهب داخل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وخلال عام 2016، وضعت استراتيجية لإدارة المواهب مع التركيز على التعلم والتنمية. وعند وضع هذه الاستراتيجية، وضع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في اعتباره تقيماً لأنشطته على أساس الممارسات الجيدة المهنية باستخدام نموذج لقدرة المراجعة الداخلية وضعه معهد المراجعين الداخليين. وعموماً، فقد قُيّم مكتب مراجعة الحسابات الداخلية على أنه "مُدار" (وهو المستوى 4 من بين 5 مستويات)، ويعني أن المكتب أضفى الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة للمراجعة الداخلية، بما يتيح له إدراج معلومات من جميع وحدات البرنامج لتحسين ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر. وحدد نموذج القدرة على المراجعة الداخلية أيضاً مجالات لتحسين الممارسات المهنية، وإدارة شؤون العاملين، وهياكل الحوكمة، والذي أثر على الاستراتيجية الجديدة.

25- وأجري تقييم خارجي استُكمل في عام 2016 قُيّم توافر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات وفعاليتها للقيام بمهمته وفقاً لميثاقه وتوقعات إدارة البرنامج. وحدد التقييم أيضاً فرصاً لتعزيز إدارة وعمليات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وقيمه بالنسبة للبرنامج. وانتهى التقييم إلى أن أنشطة المراجعة الداخلية "تتوافق بشكل عام" مع جميع المعايير المهنية الإحدى والخمسين، وأكد أن أنشطة المراجعة الداخلية في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تشير إلى مستوى رفيع من الفعالية والنزوح.

خطة المراجعة القائمة على المخاطر

26- تتبع أنشطة الضمان التي يقوم بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات خطة المراجعة السنوية القائمة على المخاطر والتي وافق عليها المدير التنفيذي بالتشاور مع الإدارة العليا، واستعرضتها لجنة مراجعة الحسابات. ووفقاً لما تطلبه المعايير الدولية، يجري كل عام تقييم موثّق "لنطاق المخاطر" الخاص بالبرنامج لتحديد الأولويات بالنسبة للمراجعة الداخلية، والتي تتسق مع أهداف البرنامج. ويربط هذا التقييم عمليات البرنامج الرئيسية بالمخاطر الحرجة التي تم تحديدها، لتقييم الاحتمالية والأثر المحتمل للمخاطر، واستخدام هذه المعلومات لاختيار المجالات والكيانات المراد مراجعتها.

27- وقد استحدث مكتب المراجعة الداخلية للحسابات نطاقاً للمراجعة يشمل 180 كياناً تنظيمياً: 83 كياناً ميدانياً، و83 كياناً في المقر، وعمليات، ومكاتب إقليمية، ومكاتب اتصال؛ و14 حالة طوارئ مؤسسية جارية. ووضع تقييم منفصل لتفاصيل نطاق المراجعة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، مع 60 كياناً، وعمليات وتطبيقات. وتم تقييم كل من كيانات البرنامج الخاضعة للمراجعة وفقاً للأثر المحتمل لكل مخاطرة على عمليات البرنامج، واحتمالية حدوث المخاطرة. وتم بعد ذلك تصنيف الكيانات على أساس مقياس من ثلاث درجات - مخاطرة مرتفعة، ومخاطر متوسطة، ومخاطر منخفضة. وعُدلت عوامل المخاطر المستخدمة في التقييم بعد مشاورات مع المكاتب الإقليمية، وصُنّفت على أنها مؤشرات إما للأثر إذا تحققت المخاطرة، أو احتمال حدوث المخاطرة. وتم الحصول على مدخلات من المديرين الإقليميين، ومديري الشُعَب، وأعضاء فريق الإدارة التنفيذية عن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية، وأجريت تعديلات وفقاً لذلك.

28- وتركز خطة الضمان الخاصة بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات على المخاطر الأهم من حيث انطباقها على نطاق مخاطر المراجعة. فخطة عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات ليست مُصمّمة لتقديم رأي شامل عن عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة لأي برنامج عالمي معيّن أو أي عملية فيما يتعلق بأهداف البرنامج الاستراتيجية أو المالية أو التشغيلية أو الامتثالية. وتمشياً مع استراتيجية المراجعة الداخلية لمكتب المفتش العام، ومع مراعاة الموارد المتاحة، فإن مكتب المفتش العام يغطّي مجالات المخاطر العشرة الأعلى المحددة في تقييمه السنوي للمخاطر على مدى عامين، بحيث تجري مراجعات لعمليات ومواضيع محدّدة. وبناءً على تقييم دينامي للمخاطر والاستجابة لها، وُضِعَت خطة ضمان بالتوازي مع خطة العمل لعام 2016 لتقديم ضمان إضافي عن عمليات البرنامج في رؤية سوريا بعد خمس سنوات.

المسائل الرئيسية المحدّدة في عام 2016 وتغطية الضمان المخططة لعام 2017

29- وفّرت خطة العمل لعام 2016 تغطية متوازنة لكيانات ميدانية وعمليات المقر. فخلال العام، تم إنجاز عشرين مهمة، منها عشر من المراجعات مواضيعية ومراجعات عمليات، وثمانية من مراجعات عمليات ميدانية، واثنان من مراجعات تكنولوجيا المعلومات. وترد في الملحق الأول تفاصيل المراجعات التي أُجريت والتقارير التي صدرت في عام 2016.

30- وصُنّفت كل مراجعة وفقاً لمقياس يتواءم مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة. ويوضّح الجدول 4 عدد وتقديرات تقارير المراجعة التي صدرت في عام 2016.

الجدول 4: التقديرات المستمدة من عمليات المراجعة في عام 2016	
التقدير	تقارير/عمليات المراجعة
مُرض	-
مُرض جزئياً	17
غير مُرض	2
ليس مقدراً	1
المجموع	20

- 31- وفي تعريف مكتب المفتش العام لمجالات المراجعة القائمة على المخاطر، يركّز المكتب على المخاطر والعمليات الحرجة، حيث سيحقّق ضمانه وتحديد تدابير التصحيح والتخفيف أكبر قيمة مضافة، وسيكون له أكبر الأثر. ويتم اختيار العمليات على أساس تحليل للمخاطر المادية بالنسبة لأهداف البرنامج. ويعكس توزيع التقديرات عدم وجود تقارير مراجعة مُرضية في عام 2016 نهج مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تجاه المخاطر، وليس أداء البرنامج.
- 32- ويقدم هذا القسم نظرة عامة على أهمية المسائل الناشئة من مهام الضمان التي نُفّذت في عام 2016. وهو يركّز على تحديد مجالات واتجاهات المخاطر الحرجة، ويصف المزيد من أعمال الضمان المخططة لعام 2017. وتعرض الفقرات من 33 إلى 38 أهم المسائل، في حين تقدّم الفقرات من 39 إلى 45 تفاصيل مسائل أقل أهمية.
- 33- *نضوج إدارة المخاطر على نطاق المنظمة ورقابة الإدارة*. تفيد نتائج المراجعة لعام 2016 بأنه رغم وجود إطار لإدارة المخاطر، فإنه لم يُستخدَم بعد بطريقة فعّالة لدفع عمليات حوار وصنع القرار تستند إلى المخاطر. وقد أوضحت عدة مراجعات الحاجة إلى تعزيز عمليات تقييم المخاطر التنظيمية وعمليات الإدارة، والأدوات والتوجيهات، بما في ذلك تقييم مخاطر التدليس، وضمان إدراجها في عمليات البرنامج اليومية. وقد أتاح العمل الاستشاري بشأن مراقبة وظائف المكاتب الإقليمية قيام مشاركة أقوى مع الإدارة بشأن: (1) تدابير تصحيح لإدراج أدوات إدارة المخاطر على مستوى المكاتب القطرية والإقليمية؛ (2) استخدام عمليات إدارة المخاطر المؤسسية لتتوير وظائف الرقابة لدى المكاتب الإقليمية. وتُدْرَج في خطة العمل لعام 2017 مراجعة لإدارة المخاطر المؤسسية.
- 34- وبينما تم خلال العام إبراز أمثلة لآليات رقابة الإدارة الفعّالة، فإن الحاجة إلى وضع أو تعزيز أو توضيح عمليات الرقابة الإدارية تبرز الحاجة الأوسع إلى إجراء تحسينات في المقر والمكاتب الإقليمية. وقد أبرز العمل الاستشاري لمكتب المفتش العام الحاجة إلى توضيح التعريف والمسؤوليات المتعلقة برقابة الإدارة – "خط الدفاع الثاني" – وضمان توفير موارد وأدوات ملائمة. وفي عام 2017، سيواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات التركيز على هذا المجال وهو ينفذ استراتيجيته الخاصة بالمراجعة الداخلية. وسيطلب ذلك، حسب الاقتضاء، تغطية آليات رقابة الإدارة في المراجعات المواضيعية، بما في ذلك بالنسبة لحالات الطوارئ من المستوى 3.
- 35- *التحسّن التدريجي في التحويلات القائمة على النقد*. واصل مكتب المفتش العام في عام 2016، كما في الأعوام السابقة، التركيز على عمليات التحويلات القائمة على النقد والمجالات المرتبطة بها. فالعمل الذي أنجز في عام 2016 وضع في اعتباره التطوّرات في التوجيهات والضوابط الداخلية المرتبطة بالتحويلات القائمة على النقد، وكانت هناك أسباب معقولة للاعتراف بالتحسّن التدريجي. وتضمّنت المسائل التي نشأت عن أعمال الضمان خلال العام ضوابط التسوية وحفظ البطاقات الإلكترونية؛ والعمليات والضوابط التي تتعلّق بهذا الاختيار، والتعاقد مع منافذ تجارة التجزئة ورصدها، وهي المنافذ المستخدمة لعمليات التحويلات القائمة على النقد، والمخاطر المرتبطة بتدبير موارد تُعتبر مهمة للعمليات المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد. وسنظلّ التحويلات القائمة على النقد أحد مجالات التركيز الرئيسية بالنسبة لمكتب المفتش العام، مع إدراج مراجعة إضافية تتعلّق بالتحويلات القائمة على النقد في خطة عمل عام 2017 إلى جانب مراجعات لمكاتب قطرية تُستخدَم تدخّلات مستندة إلى التحويلات القائمة على النقد.
- 36- *قدرة ممتدة بالنسبة لحالات الطوارئ*، بما في ذلك خارطة الطريق المتكاملة. إن قدرة البرنامج على التعامل مع العديد من حالات الطوارئ في نفس الوقت تمثّل مخاطر رئيسية. ففي عام 2016، تضمّنت حالات الطوارئ ست حالات من المستوى 3، ومشروعاً للتحوّل التنظيمي، وخارطة الطريق المتكاملة، طبّقت عليها بروتوكولات حالات الطوارئ من المستوى 3 لضمان اهتمام الإدارة. وتشمل المخاطر: (1) استنزاف الموارد على نطاق البرنامج؛ (2) شواغل تتعلّق بكفاية قدرة البرنامج على إدارة حالات الطوارئ ومواجهة مثل هذه الطلبات المتعدّدة؛ (3) عدم القدرة على تعزيز الاستجابات الأولية لحالات الطوارئ عند الحاجة؛ (4) تراجع أولوية مشروعات هامة أخرى. وقد أوضحت عدة مراجعات أُجريت خلال العام ضرورة تعزيز فهم الأدوار والمسؤوليات داخل البرنامج، وتقييم فعالية البروتوكولات واللوائح بالنسبة للإدارة المترامنة لعدة حالات طوارئ في إقليم واحد.

37- وقد أبرزت مراجعات مختلفة الخطر المتمثل في احتمال أن تتراجع أولوية مجالات عمل هامة أخرى أو تقليص مواردها نظراً لارتفاع عدد حالات الطوارئ وعمليات التحوّل. وهناك مخاوف من أن الاستجابة لحالات الطوارئ يمكن أن تؤخّر بعض التغييرات الأساسية، ويمكن أن تكون لها آثار على قدرة البرنامج بالنسبة لتحويل نماذج العمل لديه، بما في ذلك عن طريق مراجعات عملياته في اليمن، والاستجابة لحالة الطوارئ في نيجيريا، وتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، واستعراض الإطار المالي. وعلاوة على ذلك، ستجري في عام 2017 مراجعة مكثبين قطريين يقَدّمان خططاً استراتيجية قطرية.

38- *الثغرات في تخطيط قوة العمل وإدارة المواهب.* بناءً على استخدام البرنامج لإطار لجنة المنظمات الراعية للجنة توريد واي، فإن قدرة الموظفين تشكّل جزءاً من بيئة الرقابة التنظيمية، وتُعتبر الأساس لجميع المكوثات الأخرى للرقابة الداخلية. وقد سلّطت المراجعة المواضيعية لإدارة الموارد البشرية في المكاتب القطرية، والتي أجريت في النصف الثاني من عام 2016، الضوء على ثغرات هامة في تخطيط قوة العمل وإدارة الموارد. فقد أشارت نتائج المراجعة إلى ضرورة وضع توجيهات تنظيمية في هذا المجال، واسترعت الاهتمام إلى مسائل ترتبط باستخدام عقود الخدمات. وقد سلّطت الأضواء أيضاً على الحاجة إلى تبسيط عمليات التعاقد، وتحسين إجراءات التعيين في البرنامج، والتعويض، وإدارة الخبراء الاستشاريين والموظفين الفنيين العاملين بعقود قصيرة الأجل على نطاق العمل الاستشاري لمكتب المفتش العام. وقد عزّزت هذه الملاحظات عن طريق نتائج مراجعات أخرى أجريت خلال العام، من بينها مراجعة عمليات اليمن. فقد أشارت إلى وجود مجال هام لإجراء تحسينات في نشر الموظفين لدعم وتحسين عمليات الطوارئ، وفاعلية تخطيط قوة العمل، ومسائل أخرى متعلقة بالموظفين.

39- *المشتريات.* برزت مسائل مختلفة تتعلق بالمشتريات في عدة مراجعات أجريت في عام 2016 ومن الاستعراضات الاستباقية للنزاهة. وأشار مكتب المفتش العام إلى ضرورة استعراض تفويضات السلطة وأدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة المعنية بالمشتريات؛ وتعزيز اختيار البائعين، وإدارة الإجراءات وتعليقها، ووضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية تتعلق بالتعاقد من الباطن.

40- *تكنولوجيا المعلومات.* خلص استعراض نظام إدارة الموارد المؤسسية في البرنامج وخدمة الدليل للنشاط لنظام ويندوز (Windows Active Directory) إلى أنه رغم وضع ضوابط داخلية، لا تزال هناك أوجه ضعف في مراقبة الاطلاع ورصد الحوادث، وفصل الواجبات. وكان من المحتمل أن يؤدي تنفيذ نموذج للحوكمة والمخاطر والرقابة في الربع الأول من عام 2017 إلى معالجة بعض هذه الثغرات. فلا تزال المخاطر المتعلقة بتطوير وعدد التطبيقات التي يستخدمها البرنامج والتي لوحظت في مراجعات سابقة لتكنولوجيا المعلومات والمكاتب القطرية، تمثل أحد الشواغل. وقد بدأ مكتب المفتش العام في تنقيح نهجه تجاه هذه المخاطر، وسيركّز في عام 2017 على عمليات تكنولوجيا المعلومات، ويدعمها بوصفها أدوات تمكين تجارية. وسيعمل مع شعبة تكنولوجيا المعلومات لتحديد تكنولوجيات المعلومات التي يمكنها تبسيط العمليات التشغيلية.

41- *الرصد وبيانات لتوفير أدلة على النتائج.* أشار مكتب المفتش العام إلى المرونة والنطاق الواسع الذي يتيح استخدام راصدين من أطراف ثالثة يعملون بتوجيه من البرنامج. وأشار أيضاً إلى تطورات إيجابية حسّنت عملية الرصد، مثل إدخال الإجراءات التشغيلية الموحدة، وآليات التثليث المبتكرة، وأدوات أخرى. غير أنه اتساقاً مع سجل المخاطر المؤسسية، تم تحديد مخاطر تتعلق بإنتاج وتجميع بيانات موثوق بها لتوضيح النتائج. وأشار عمل الضمان إلى ضرورة تحسين الإبلاغ والتوجيهات بشأن تحليل البيانات التي يمكن أن تساعد المكاتب القطرية على تصميم وتنفيذ ضوابط مناسبة. وفي عام 2017، سيستمر التركيز على عمليات الرصد في مراجعات المكاتب القطرية، وعن طريق مراجعة مواضيعية بشأن عمليات الإبلاغ وصنع القرارات الاستراتيجية، واختيار مؤشرات الأداء الرئيسية.

42- *إدارة المستفيدين، واستهدافهم، والتحقق منهم.* لوحظ تقدم تدريجي في بعض المكاتب القطرية بالنسبة لمسائل تتعلق بالاستهداف والتحقق عن طريق تحليل البيانات الأسرية، وإدخال تكنولوجيا تسجيل البصمات والتحقق. وأحرز تقدم أيضاً في تنفيذ تحليل شاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف النقالة (mVAM) بالنسبة لاستقصاءات الأمن الغذائي التي تجمع وتوفّر بيانات عن توافر الأغذية، والحصول عليها، واستخدامها، واستقرارها، بما في ذلك مؤشرات استراتيجية التصدي. وأثيرت شواغل

تتعلق بضرورة الحصول على ضمان للتحقق من قوائم المستفيدين وإجراء استعراضات دورية، وإعادة التحقق من بيانات المستفيدين. وفي عام 2017، سيركز مكتب المفتش العام على هذه المسائل والمسائل ذات الصلة بها في المراجعات المواضيعية لإدارة المستفيدين وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها.

43- *الشراكات مع المنظمات غير الحكومية*. أصبحت العلاقات مع المنظمات غير الحكومية أكثر تعقيداً وتنوُّعاً، مع تعزيزها للوصول إلى المستفيدين بكفاءة. وتُبدل جهود كبيرة لتحسين العمل مع هؤلاء الشركاء، بما في ذلك وضع نموذج منقح للمشاركة السنوية مع الشركاء. وفي الوقت نفسه، سجّلت تقارير المراجعة في عام 2016 عدة ملاحظات تتعلق بتحسين إدارة الشراكات. وتضمّنت هذه المسائل الأداء، والحاجة إلى تعزيز التوجيهات في مجالات من قبيل توجيه العناية الواجبة، وتقييم المخاطر عند الدخول في شراكة.

44- وسيواصل مكتب المفتش العام التركيز على هذا المجال طوال عام 2017، وبصورة أساسية عن طريق مراجعات مقررّة للمكاتب القطرية تشمل استعراض الشركاء المتعاونين.

45- *العلاقات مع الأطراف الثالثة*. إلى جانب الأهمية المتزايدة لشراكات المنظمات غير الحكومية، لاحظ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أيضاً في عام 2016 زيادة الاعتماد على طائفة معقّدة متنوعة من الأطراف الثالثة. وقد استُرعى الاهتمام إلى المخاطر ذات الصلة عن طريق إجراء عدة مراجعات في عام 2016، أوضحت جميعها أهمية الضوابط في تقييم الشركاء، والتعاقد، وإدارة الأداء. وسيستمر التركيز على هذا المجال في عام 2017 لتحديد كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بالأطراف الثالثة.

تدابير المراجعة المتفق عليها

46- أوصت المراجعة الداخلية بتدابير للتغلب على أوجه الضعف المكتشفة في عمليات كل كيان من الكيانات التي خضعت للمراجعة. وتناقش هذه التدابير مع الإدارة ويتم الاتفاق عليها معها، ثم تُوجه إلى مسؤول الكيان الخاضع للمراجعة أو إلى المدير المعني. ويعرض الجدول 5 أعداد التدابير المتفق عليها وتقديراتها، والمستمدة من تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2016.

الجدول 5: أعداد وتقديرات تدابير المراجعة المتفق عليها في عام 2016		
التقدير	التعاريف*	عدد التدابير المتفق عليها الصادرة في عام 2016
مخاطر مرتفعة	هي المسائل التي تتعلق بأمر هامة بالنسبة لنظام الرقابة الداخلية. ويمكن أن تتسبب الأمور الملاحظة في عدم تحقيق أحد الأهداف المؤسسية، أو أن تؤدي إلى التعرض لأخطار يصعب التخفيف من آثارها ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على تحقيق الأهداف المؤسسية.	37
مخاطر متوسطة	هي المسائل التي تؤثر إلى حد كبير على الضوابط ولكنها لا تتطلب تدابير عاجلة. ويمكن أن تتسبب المسائل الملاحظة في عدم تحقيق هدف من أهداف الكيان الخاضع للمراجعة، أو أن تؤدي إلى التعرض لمخاطر يصعب التخفيف من آثارها أو قد تؤثر على أهداف الكيان المعني.	145
المجموع		182

* يجري تنبيه الإدارة إلى المسائل ذات المخاطر المنخفضة، ولكنها لا ترد في تقارير المراجعة النهائية. ولا يتتبع مكتب المفتش العام تنفيذ التدابير المتفق عليها المتعلقة بالمخاطر المنخفضة عن طريق النظام الموحد لرصد تنفيذ توصيات المراجعة.

47- وواصلت إدارة البرنامج في عام 2016 إحراز تقدّم في تنفيذ التدابير المتفق عليها (الجدول 6): وكان عدد التدابير المفتوحة في نهاية عام 2016 أقل بنسبة 9 في المائة عنه في نهاية عام 2015.

48- ومن هذا المجموع، انخفض عدد التدابير الخاصة بالمخاطر المرتفعة بنسبة 13 في المائة مقارنة بعام 2015، بينما زاد عدد التدابير المُتَّفَق عليها الخاصة بالمخاطر المرتفعة بنسبة 50 في المائة. وتعكس هذه النسبة الكبيرة للزيادة في عدد التدابير الخاصة بالمخاطر المرتفعة - مما وصل بالمجموع إلى تسعة تدابير - العدد الأكبر من التدابير الخاصة بالمخاطر المرتفعة التي صدرت في عام 2016 مقارنة بسنوات سابقة (الجدول 6)، ويؤثر هذا بصورة كبيرة على الزيادات في تغطية التدابير وفي المراجعات المواضيعية على نطاق المنظمة ككل.

49- وبحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، أُجيزت جميع التدابير المتفق عليها والصادرة قبل عام 2014، ولا تزال ستة تدابير فقط مفتوحة منذ عام 2014 - وهذا يمثل تحسناً عن السنوات السابقة. وفي عام 2017، سيواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات العمل مع الإدارة لرصد التدابير المتفق عليها المتأخرة وغير المنفذة وضمان إقبالها بصورة سليمة.

الجدول 6: حالة تدابير المراجعة المتفق عليها، 2015-2016						
مجموع 2016	مجموع 2015	مخاطر متوسطة 2016	مخاطر متوسطة 2015	مخاطر مرتفعة 2016	مخاطر مرتفعة 2015	
213	267	195	244	18	23	المفتوحة في 1 يناير/كانون الثاني
182	137	145	124	37	13	الصادرة في يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول
395	404	340	368	55	36	المجموع
199	191	171	173	28	18	المقفل في يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول
196	213	169	195	27	18	غير المنفذة
122	174	98	161	24	13	المفتوح منها
74	39	71	34	3	5	المتأخرة (تجاوزت تاريخ التنفيذ)

نظرة عامة على أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

خدمات التحقيق

50- تتمثل مهمة مكتب التفتيش والتحقيق في تقديم خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية في حماية هياكل البرنامج وتحسين كفاءة وفعالية عملياته. والمكتب مسؤول أيضاً عن الكشف عن التدليس والتزوير وإساءة الاستعمال وردعها عن طريق التحقيقات، والتفتيشات، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة.

51- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، أصدر مكتب التفتيش والتحقيق خطوطاً توجيهية جديدة للتحقيق⁽¹⁾ لتزويد موظفي البرنامج وشركائه وبانعيه بتوجيهات أكثر شفافية ويمكن الحصول عليها بشأن الالتزامات والعمليات. وقد عمل أيضاً على زيادة القدرات داخل المنظمة عن طريق استكمال التدريب الخارجي على التحاليل الجنائية، وهي من مهارات مكافحة التدليس.

52- وبموجب سياسة الجزاءات الخاصة بالبانعين التي وضعها البرنامج وُفِّق عليها في 15 ديسمبر/كانون الأول 2015،⁽²⁾ أُسند إلى مكتب التفتيش والتحقيق دور إيجابي في آلية الجزاءات بوصفه المصدر الرئيسي للمعلومات عن انتهاكات قواعد المشتريات.

(1) تتوافق المبادئ التوجيهية للتحقيقات بصورة كاملة مع المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات، والتي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين.

(2) OED2015/022

- 53- وفي عام 2016، زاد مكتب التفتيش والتحقيق من تحليله للمخاطر الكامنة وأوجه الضعف في الضوابط الخاصة بالتدليس والفساد على النحو الذي تم تحديده عن طريق الاستعراضات وأنشطة التحقيق المنتظمة التي يجريها، وقدم تقريراً إلى إدارة البرنامج. وهو يُصدر الآن مذكرات إعلامية خاصة بالإدارة وتقارير عن أوجه الضعف في الرقابة لتقييم أوجه الضعف هذه. ومنذ بدء نفاذ هذه السياسة، صدرت تسعة تقارير عن أوجه ضعف الرقابة ومذكرات إعلامية خاصة بالإدارة.
- 54- وفي عام 2017، يهدف مكتب التفتيش والتحقيق إلى تحسين تركيزه على مخاطر التدليس والفساد. وسيعقد دورات منتظمة خاصة بالدروس المستفادة عن ضوابط منع التدليس والفساد على مستوى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

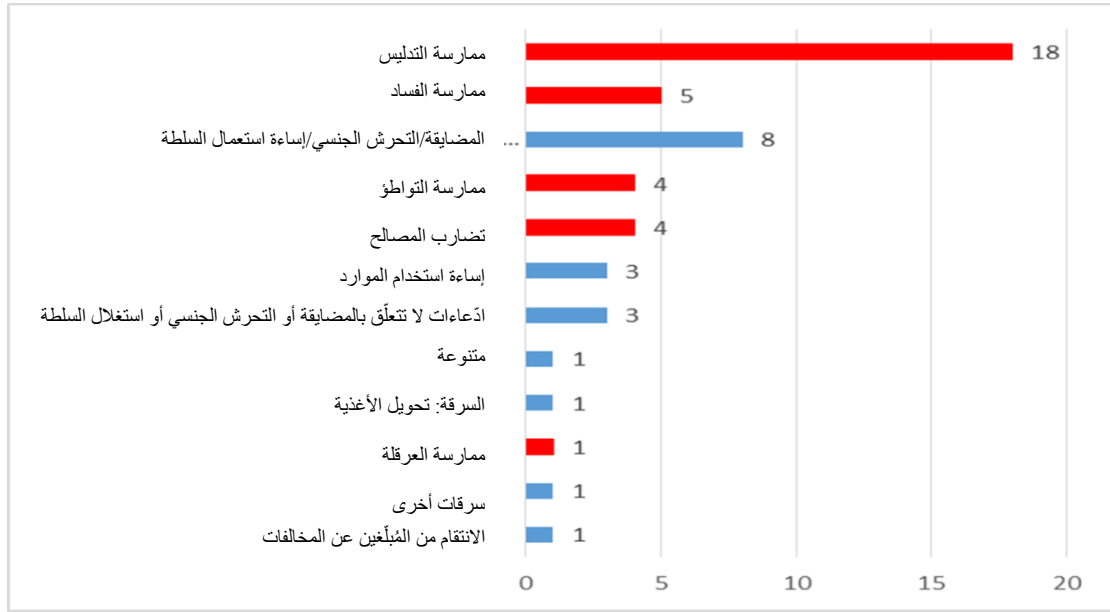
الاستعراضات الاستباقية للنزاهة

- 55- في عام 2016، تم إدراج وتفعيل الاهتمام بالتدليس والفساد عن طريق تجربة الاستعراضات الاستباقية للنزاهة. فقد أنشأ ميثاق مكتب المفتش العام وسياسة مكافحة التدليس والفساد التي وافق عليها المجلس التنفيذي الاستعراضات الاستباقية للنزاهة كأداة لتقييم تعرّض أعمال البرنامج وعملياته للتدليس والفساد ومخالفات أخرى.
- 56- وعن طريق مبادرة تجريبية، استكمل مكتب التفتيش والتحقيق خمسة استعراضات استباقية للنزاهة في عام 2016 (ترد التفاصيل في الملحق الثاني - باء). وتضمّنت المجالات التي تعكس مخاطر مرتفعة خاصة بالتدليس التحقّق من هوية المستفيدين، ومراقبة استخدام البطاقات الإلكترونية للتحويلات القائمة على النقد، ومشترىات الأغذية، ورقابة إدارة البائعين وتجار التجزئة في المكاتب القطرية، وتضارب المصالح. وفي عام 2017، سيحدّد استعراض الدروس المستفادة من تجارب الاستعراضات الاستباقية للنزاهة التحسينات التي يتعيّن إدخالها في مرحلة التعميم، ودعم صياغة دليل للاستعراضات الاستباقية للنزاهة.

نتائج أعمال التحقيق

- 57- التحقيق عملية تحليلية ذات أساس قانوني لجمع المعلومات بغية تحديد ما إذا كان قد وقع سوء سلوك أو مخالفة، وفي حال وقوع ذلك، تحديد الأشخاص المسؤولين أو الكيانات المسؤولة. ويوصي مكتب التفتيش والتحقيق، بناء على نتائج التحقيق، باتخاذ تدابير إدارية أو تأديبية، أو يسلب الضوء على أوجه الضعف في الرقابة بالنسبة للإدارة التي تتحمّل المسؤولية عن تنفيذ تدابير المكتب ومعالجة أوجه الضعف في الرقابة. ويجوز للمكتب أن يوصي، إذا تمخّض التحقيق عن أدلة على وقوع سلوك جنائي، بإحالة القضية إلى الهيئات الوطنية المختصة.
- 58- وبموجب إطار الحوكمة المنفّح لمكتب التفتيش والتحقيق، تعرّزت قدرة المكتب على إجراء تحقيق في التدليس والفساد والتواطؤ.
- 59- ومن بين الخمسين حالة التي أنجزها مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2016، كانت 32 حالة تتعلّق بالتدليس أو الفساد، و18 حالة تتعلّق بالتدليس الصارخ. وترد تفاصيل هذه الحالات في الشكل 1.

الشكل 1: التحقيقات المستكملة في عام 2016، حسب النوع



60- وبلغت جملة الخسائر المالية المحددة الناتجة عن التدليس 300 000 دولار أمريكي في عام 2016، وهي أقل بمقدار 1.2 مليون دولار أمريكي في عام 2015. وقد استرد البرنامج مليون دولار أمريكي من خسائر عام 2015 خلال السنة المالية 2016، واستُعيد 20 000 دولار أمريكي بالفعل من الخسائر المُبلَّغ عنها في عام 2016. ولا تزال الجهود مستمرة لاستعادة أموال إضافية.

الجدول 7: الخسائر المحددة، 2016				
رقم القضية	ملخص القضية	التدليس المُفترَض (بالدولار الأمريكي)	مبلغ الخسارة (بالدولار الأمريكي)	المبالغ المستردة (بالدولار الأمريكي)
I 51/15	ممارسة التدليس في توزيع نقدية البرنامج وفريق الهواتف المحمولة		58 581	
I 22/16	ممارسة التدليس في مكتب مدغشقر القطري التابع للبرنامج		23 100	23 100
I 32/16	التدليس وتضارب المصالح في مكتب نيروبي الإقليمي		171 945	
I 40/16	تدليس المستحقات	75 657		
	المجموع	75 657	253 626	23 100

61- وعموماً، فإن مكتب التفتيش والتحقيق يعمل على تخفيض الوقت الذي تستغرقه التحقيقات، ففي عام 2016، كان متوسط الوقت الذي يستغرقه استكمال التحقيق 5.3 أشهر – أي أقل من مدة الستة أشهر المستهدفة والمتفق عليها في استعراض نظام العدالة الداخلية. واستكمل مكتب التفتيش والتحقيق 50 تحقيقاً في عام 2016 مقابل 73 في عام 2015. ودعم 23 ادعاءً بالأدلة في عام 2016 مقابل 39 في عام 2015، وأصدر 23 تقريراً مقابل 42 في عام 2015. وزاد التعاون في عام 2016 مع مكاتب أخرى ومع إدارة البرنامج المسؤولة عن النظر في المظالم المتعلقة بمكان العمل. وزادت الإحالات من مكتب التفتيش والتحقيق إلى الإدارة، وشعبة الموارد البشرية، وأمين المظالم لإيجاد حلول بديلة بنسبة 61 في المائة في الفترة من عام 2015 إلى عام 2016، وبنسبة 164 في المائة عن عام 2014.

62- ويرد في الجدولين 7 و8 ملخص لهذه النتائج.

الجدول 8: حالة القضايا المحالة للتحقيق، 2014-2016			
2016	2015	2014	
17	21	15	القضايا غير المنجزة المرحلة من الفترة السابقة
136	161	176	عدد المسائل المتلقاة (عن طريق الخط الساخن، أو مباشرة إلى مكتب المفتش العام، أو الإحالات)
(37)	(23)	(14)	الإحالة إلى مكاتب أخرى (بما في ذلك شعبة الموارد البشرية، وإدارة المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، وأمين المظالم)
(56)	(69)	(120)	الشكاوى غير المحالة إلى تحقيقات رسمية
43	69	42	القضايا المسجلة خلال العام
60	90	57	المجموع
50	73	36	القضايا التي أُقِلَّت خلال السنة
10	17	21	القضايا غير المنجزة في نهاية السنة
1	0	2	← من القضايا غير المنجزة لمدة تزيد عن الستة أشهر

عمليات التفتيش

63- التفتيش هو استعراض استباقي للنظم والعمليات يساعد الإدارة على استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية بمزيد من الفعالية والكفاءة. ولم تجر أي عمليات تفتيش في عام 2016، نظراً لأن عمليات التفتيش التي كانت مخططة للتنفيذ المشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أُلغيت لأن المفوضية أوقفت خدمات التفتيش في الربع الثالث من عام 2016.

الملحق الأول

تقارير الضمان والتقديرات في عام 2016

<https://www.wfp.org/about/oversight/audit-inspection-reports>

الملحق الأول - ألف: المراجعات وتقارير التفتيش وتقديراتها لعام 2016			
المراجعة	صدر التقرير	التقدير	
1	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في العراق
2	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لمشتريات البرنامج من السلع والخدمات
3	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية للأمن الأساسي في نظام تخطيط الموارد المؤسسية التابع للبرنامج
4	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جنوب السودان
5	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لرصد أطراف ثالثة
6	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية للأمن والضوابط في دليل النشاط الخاص بالبرنامج على نظام ويندوز
7	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لإدارة البرنامج للشراكات والمنظمات غير الحكومية
8	2016	غير مُرضٍ*	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في اليمن
9**	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة المشتركة لإدارة الأنشطة التي يمولها الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ
10	2016	غير مُرضٍ	المراجعة الداخلية لتعزيز القدرة القطرية للبرنامج
11	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لإدارة الموارد البشرية في المكاتب القطرية
12	2016	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في مصر
13	2017	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لإدارة عمليات الخزنة الخاصة بالبرنامج
14	2017	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لإدارة البرنامج لحفاظة استثماراته
15	2017	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لمقدمي الخدمة المالية للتحويلات القائمة على النقد
16	2017	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لفريق الدعم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ التابع للبرنامج
17	2017	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لتنفيذ تجار التجزئة للتحويلات القائمة على النقد في الأردن ولبنان
18	2017	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لجودة الأغذية وسلامتها في عمليات البرنامج في الأردن ولبنان
19	2017	مُرضٍ جزئياً	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الأردن
20	2017	لا ينطبق	المراجعة الجنسانية التشاركية لشعبة الموارد البشرية في البرنامج، ومكتب القاهرة الإقليمي، والمكاتب القطرية في الأردن والسودان

* أُتخذ في فبراير/شباط 2017 استعراض مكتبي للتدابير المتفق عليها المنفذة والناجمة عن مراجعة داخلية أُجريت في عام 2016. ويتاح التقرير على الموقع الشبكي <https://www.wfp.org/about/oversight/audit-inspection-reports>.

** تضمّنت هذه المراجعة الداخلية عرض تقرير يجمع نتائج من مختلف الوكالات.

الملحق الأول -باء: المجالات الاستشارية الخاصة بالضمان في عام 2016	
تنسيق استعراضات الجهات المانحة	1
استعراض مقارن للوظائف الرقابية في المكاتب الإقليمية	2
إدارة الخبراء الاستشاريين والفنيين العاملين بعقود قصيرة الأجل	3

الملحق الثاني

تقارير مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2016

الملحق الثاني - باء: تقارير التحقيق عام 2016			
رقم القضية	ملخص القضية	تاريخ الإصدار	
I 65/15	سيراليون - مضايقة، وتحرش جنسي وإساءة استعمال السلطة - أصحاب اتفاقات خدمات خاصة	2016/01/12	1
I 43/15	أوغندا - ممارسة تدليس وفساد - أصحاب عقود خدمات	2016/01/18	2
I 60/15	الأردن - ممارسة تدليس - أصحاب عقود خدمات	2016/02/03	3
I 49/15	الإمارات العربية المتحدة - تضارب مصالح - أصحاب عقود خدمات	2016/02/03	4
I 01/16	ملاوي - ممارسة تدليس وسرقة أغذية - أصحاب عقود خدمات	2016/02/12	5
I 53/15-A	جنوب السودان - تضارب مصالح وإهمال جسيم - صاحب عقد ثابت الأجل	2016/03/02	6
I 53/15-B	جنوب السودان - ممارسة تدليس - موظف خارجي	2016/03/02	7
I 58/15	جنوب السودان - اعتداء بدني - صاحب عقد ثابت الأجل	2016/03/02	8
I 03/16	كينيا - ممارسة تدليس وتواطؤ - أصحاب عقود خدمات	2016/03/31	9
I 03/16-B	كينيا - ممارسات تدليس وتواطؤ وعرقلة - موظف خارجي	2016/06/14	10
I 48/15	ليبيريا - تضارب مصالح وممارسة تدليس - أصحاب عقود خدمات	2016/07/15	11
I 51/15	جمهورية الكونغو الديمقراطية - ممارسة تدليس - موظف وطني	2016/07/18	12
I 23/16	كينيا - سرقة أصناف غير غذائية - صاحب عقد ثابت الأجل	2016/07/19	13
I 09/16	أفغانستان - تحرش جنسي - صاحب عقد ثابت الأجل	2016/07/21	14
I 25/16	لبنان - انتقام - صاحب عقد ثابت الأجل	2016/08/25	15
I 31/16	جنوب السودان - ممارسة عرقلة - مراجع داخلي	2016/09/05	16
I 18/16	إثيوبيا - ممارسة فساد - صاحب عقد ثابت الأجل	2016/09/30	17
I 36/16	مكتب داکار الإقليمي - ممارسة تدليس - صاحب عقد ثابت الأجل	2016/11/16	18
I 20/16	جيبوتي - ممارسات فساد وتواطؤ - صاحب عقد ثابت الأجل	2016/11/24	19
I 22/16	مدغشقر - ممارسة تدليس - أصحاب عقود خدمات (سابقون)	2016/11/25	20
I 21/16	كينيا - نشاط خارجي غير مأذون به - موظف وطني	2016/11/30	21
I 17/16	أوغندا/العراق - تدليس، وتزوير، وتعريض سمعة البرنامج للخطر - استشاري (سابق)	2016/11/30	22
I 32/16	جنوب السودان - تضارب مصالح - موظف وطني	2016/12/16	23

الملحق الثاني - باء: تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة		
اسم التقرير	رمز التقرير	تاريخ الإصدار
1	تقرير الاستعراض الاستباقي للنزاهة عن برنامج التحويلات القائمة على النقد في مكتب البرنامج في لبنان	WFP/OIG/PIR-001/16
2	تقرير الاستعراض الاستباقي للنزاهة عن برنامج التحويلات القائمة على النقد في مكتب البرنامج في الأردن	WFP/OIG/PIR-002/16
3	استعراض استباقي للنزاهة لعمليات جمهورية الكونغو	WFP/OIG/PIR-003/16
4	استعراض استباقي للنزاهة لعمليات في جمهورية أفريقيا الوسطى	WFP/OIG/PIR-004/16
5	استعراض استباقي للنزاهة لمشترقات البرنامج من الأغذية في عمليات الطوارئ الإقليمية في سوريا	WFP/OIG/PIR-005/16

الملحق الثاني - جيم: خطابات الإدارة			
تاريخ الإصدار	ملخص القضية	رقم القضية	
2016/02/12	قير غيزستان - مشتريات	I 57/15	1
2016/03/04	جنوب السودان - أوجه ضعف الرقابة	I 43/15	2
2016/05/23	كينيا - اختيار شريك متعاون لتنفيذ عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش	I 67/15	3
2016/06/14	ملاوي - مخالفات خاصة بالعقود في مكتب بلاننير الفرعي	X 50/16	4